((دور الامن الفكري في تحقيق السلم الاجتماعي))

The Role of Intellectual Security in chive

The Social Peace

د.صلاح حسن احمد

Dr. Salah Hassan Ahmed

جامعة كركوك/كلية القانون والعلوم السياسية

المبحث الاول

الاجراءات المنهجية للبحث

1. المقدمة :-

إن اهتمام الدول والحكومات بالأمن الفكري لا يقل أهمية عن اهتمامها بجوانب الأمن الأخرى كالأمن الغذائي أو الاجتماعي او البشري او سبب هذا الاهتمام هو كون المنظومة الامنية بمختلف صورها وأبعادها هي وحدة واحدة لا يمكن تجزئتها او فصل بعضها عن البعض الاخر . وان ايلاء هذا البعد من الامن ينطلق من حقيقه مفادها انه يمثل قطب الرحى في عملية الامن بشكل عام ، فتأمين هذا الجانب من الامن يعني ان المجتمع قد قطع شوطاً كبيراً في هذا المجال ، وكان ظهوره على وجه السطح هو نتيجة حدوث الأزمات المجتمعية المختلفة التي عصفت بالمجتمعات وألمت بالشعوب التي عانت الأمرين من جراء عدم تأمين هذا الجانب المهم والحيوي من الامن بالشكل الوافي بحيث يمثل حجر الزاوية في عملية البناء الفكري السليم للامة والبعيد من كل مظاهر

الشطط والانحراف الثقافي ويشكل الركيزة الاساسية لتقدم المجتمع ورفاهية افراده وصيانة أمنه واستقراره .

ولكي يتم ترجمة ما يمكن ان يحقق هذا الهدف المنشود بما يساعد على بناء مجتمع آمن ومستقر تتوفر فيه كافة شروط الامن الفكري ، لابد من الشروع في توفير كل الظروف التي تحقق مثل هذه الشروط بدءاً باعتماد أطر نظرية قابلة للتطبيق العملي ومروراً بتخطي كافة ظروف التخلف العلمي في التحليل والابتعاد عن العشوائية في التنفيذ وانتهاءاً باختيار تقنيات بحثية فاعلة قادرة على التشخيص الدقيق للمقدمات والربط السليم بين المتغيرات واستجلاء النتائج ورسم البرامج لتجاوز السلبيات . (1)

وان إخفاق أي نظام مؤسساتي في تحقيق الانسجام الفكري الصحيح بين افراده سيفرز حتماً مشكلات جمة تعبر عن وجود خلل أساسي في بنائه المعرفي ناهيك عن إحداث أزمات وتوترات ربما ينجم عنها هزات ليس على مستوى النسق الفكري والثقافي فحسب وانما تمتد آثاره إلى بقية أنسان المجتمع الأخرى وتهدد النظام الاجتماعي برمته إلى مخاطر لا يحمد عقباها . ولابد أن نشير هنا في هذا المجال أن لكل مجتمع مرجعيته الفكرية التي تتلاءم مع واقعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ومدى تقدمه الحضاري ، وطبيعة المعايير التي يتمسك بها افراده ، والتي تتباين مع معايير المجتمعات الأخرى .

(1) د. كامل المرياتي وآخرون ، الأمن الاجتماعي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1997، ص27.

خلاصة القول إن التصدي للمعضلات الأساسية التي تواجهها بعض المجتمعات التي تسعى لإقامة دولة تنعم بالرخاء الاقتصادي والرفاه الاجتماعي والتقدم العلمي والتكنلوجي يحتاج إلى قدر كبير من التكيف مع جميع التغييرات التي تحدث حولها مع إمكانية التمسك بالخصائص الفكرية الأصيلة للأمة والتعاطي مع مجريات الأمر وبواقعية وعقلانية ، بحث يمكن إن تقطف ثمار النجاح في مسعاها الذي يتطلع إلى تحقيق المشروع النهضوي لها .
واخيراً وليس آخراً نتمنى أن تكون قد اعطينا البحث قسطا وافراً من الدراسة العلمية التي يستحقها مع اعتقادنا بانه لا يخلو من نقص فالكمال لله الواحد الاحد وفي هذا المقام يحضرنا قول الامام الشافعي المأثور ((رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب)) والله ولي التوفيق .

2. اهمية البحث :-

يحتل موضوع الامن الفكري وعوامل ديمومته مكاناً أثيرا في الاوساط الثقافية والعلمية والمراكز البحثية في كثير من دول العالم التي يهمها هذا الموضوع وبالذات في هذا العصر الذي يموج بالكثير من التيارات والمذاهب الفكرية الذي اصبح فيه العالم بفضل التطور العلمي الكبير وخاصة في مجال تكنلوجيا المعلومات وكما يوصف من قبل الكثير من المتابعين بـ (القرية الصغيرة) . ومما يعقد من كيفية مواجهة هذا الامر الهام الخطير من قبل اصحاب الاختصاص وأهل الشأن هو ما تشهده الانسانية اليوم من قفزة نوعية تتمثل بثورة تقنية تتجسد بعولمة الاقتصاد والاتصال والفكر ولما لهذه الثورة من تأثير بالغ في تسريع وتيرة التبادلات في مختلف المجالات واختصار المسافات فضلاً عن سعيها الحثيث والمتواصل في إزالة الحدود الثقافية الموجودة بين الشعوب والذي زالت معه حدود الاقطار ولم يعد لمفهوم سيادة الدول من معنى يذكر .
ومن هنا تأتي أهمية وضع خطة استراتيجية ثقافية على المدى البعيد تتمثل بتوسيع المدارك وتعميق الوعي وترسيخ جذور الفكر السليم والمعرفة الصحية والتأكيد على اهمية التعايش السلمي بين الشعوب وضرورة الحوار الفعل مع الأمم ، وحرية الاعتقاد واحترام الخصوصيات والاعتزاز بالتاريخ الحضاري ونبذ التطرق وما ينتج عنه من عنف أعمى وضرورة تبني خطة للإصلاح

الفكري لتقويم المعوج من الفكر الضال ومعالجة السقيم منه والقبول بالتنوع الثقافي كحقيقة لا يمكن انكارها او التجاوز عليها ، والعمل على رفع شأن الهويات الوطنية ذات السمات الحضارية التي تشكل في مجموعها الهوية الانسانية القائمة على أساس وحدة الجنس البشري ، وان جميع الثقافات بما فيها من تنوع وخصب وما يتخللها من تباين وتأثير متبادل تشكل جزءاً من التراث الذي يشترك في ملكيته جميع البشر . (1)

وتأسيساً على ما تقدم فأن التنوع الفكري والثراء الثقافي يشكل عامل دفع واغناء للحضارة الانسانية ومصدر خصب لرفدها بالمزيد من المصادر المتنوعة التي لا تزيدها الا تماسكاً وقوة ، فأية سياسة منهجية تهدف الى ممارسة القهر الثقافي من موقع القوة لسلب شخصية الناس أفراد وجماعات وما ينتج عنه تداعيات تهدد البنية الفكرية للهوية الوطنية بالخطر ، فان واجب مواجهتها بكل السبل المتاحة يعد التزاماً أدبياً واختلاقياً قبل أي التزام اخر ، مع العمل على كشف مخططاتها وبيان عيوبها وابراز مثالبها ، لأنها لاتعد كونها تمثل ايدلوجية تستند الى مقومات الوعي الزائف التي لا تحترم الانسان ولاتحافظ على جذوره وحضارته .

---

(1) رعد كامل الحيالي، العولمة وخيارات المواجهة ، شركة الخنساء للطباعة ، بغداد ،1999، ص23.

ومما يؤكد هذه الحقيقة ان عدداً غير قليل من الجهات سواء كانت هذه الجهات داخلية أم اقليميه أم دولية تعمل جاهدة على الترويج لمثل هذه الايدلوجية محاولة ان تستوطن العقول قبل كل شيء وتستولي على الضمائر وتطرق البيوت وتقتحم عرين الايسر مستهدفه تغيير المبادئ واستبدال المفاهيم ونشر الأفكار التي تعمل على خدمة توجهاتها بما يحقق مصالحها ، ولا تألوا جهداً في ان تنسلخ الشعوب عن ماضيها العريق وتقطع حبال الوصل مع تاريخها وثقافتها وتحاول جاهدة ان تمهد الانصياع لها والرضى بالخنوع لمقاييسها . وعليه فان قبر هذه المحاولات المشبوهة قبل ان ترى النور يتطلب نسج شبكه رصينة من الأمن الفكري لمواجهات التحديات الخطيرة في ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة .

3. اهداف البحث :-

من المتعارف عليه ان الغاية من اجراء أي بحث سواء كان البحث أكاديمياً ام بحثاً تطبيقياً هو تحقيق هدف معين يحاول أن يضيف الى المعرفة الانسانية شيئاً جيداً ينتفع به في مختلف مجالات الحياة ويوظف في خدمة قضايا المجتمع ومن أهم الاهداف التي يحاول بحثنا المتواضع هذا ان يحققها تتمثل بما يلي :-

1. توعية الافراد من ان التقوقع والانغلاق الفكري يفضي الى التعصب وما ينتج عنه من تسميم العلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات في المجتمع .
2. تعزيز التحصين الفكري لجميع اطياف المجتمع من الدخيل والغريب والشاذ من العقائد الهدامة وإحلال ثقافة الانفتاح والحوار والتواصل مع الثقافات الاخرى .
3. التعامل مع الوافد الجديد من الافكار والأيدولوجيات بعقل منفتح ومحاولة تمحيصها تحت المجهر الفكري لفرز الغث والسمين منها بما يوسع من هامش التفاعل الايجابي ويقلص من الشعور بالتوجس والخوف والتبعية للآخر .
4. الاتفاق على الثوابت الوطنية والمبادئ الدينية العامة التي تجمع ولا تفرق وتقرب ولا تبعد .

5. الدعوة الى تعزيز فكر السلم الاجتماعي وأهميته في استقرار المجتمع وتنميته وتحقيق رفاهيته .
6. الترويج لفكر الاعتدال والوسطية الذي يتناغم مع جوهر الدين الاسلامي الذي يرفض التعصب والتطرف ، لان وجود الفكر (الراديكالي) المتشدد يشكل خطراً داهماً يعرض السلم الاجتماعي الى مخاطر جمة ويؤدي بالأمن الداخلي الى التدهور والانتكاس المريع.

4. منهجية البحث :-

ان طبيعة الموضوع الذي يتعرض اليه البحث ومضمون المعلومات المراد الحصول عليها والاهداف التي يروم الباحث تحقيقها هي التي تفرض على الباحث اختيار منهج دون سواه لكونه يتواءم مع المادة العلمية للبحث ، ومن هنا تأتي اهمية الاعتماد على المنهج المختار في عملية إنتاج البحوث بمختلف موضوعاتها وتصنيفاتها لذا ارتأينا ان نختار المناهج الآتية لأنها تتناسب مع طبيعة بحثنا المتواضع وهي :-

1. المنهج التاريخي :-

يتم الاعتماد على هذا المنهج من قبل الباحثين عندما يتم دراسة أي ظاهرة اجتماعية ومعرفة الزمان والمكان الذي ظهرت فيه للوهلة الاولى وتقرير خصائصها والعوامل التي كانت وراء ظهورها وما هي التغييرات التي طرأت عليها بعد ذلك .

ومن هنا يأتي اهمية هذا المنهج في تعقب حدوث الظاهرة منذ نشأتها والوقوف على عوامل تبدلها وانتقالها من وضع الى آخر ، فالظاهرة الاجتماعية لا يمكن ان تحدث في فراغ لأنها نتاج الماضي وثمرة عوامل عديدة تفاعلت بمرور الأيام واعطتها وضعها الذي توجد علية في الوقت الحاضر .[1]

2. المنهج الوصفي :-

وهو منهج يعول عليه كثيراً في جمع الحقائق والحصول على البيانات المتعلقة بظاهرة معينة او قضية محددة هي محل الدراسة والبحث والاهتمام من قبل الباحثين والمتخصصين . ولا يقتصر أهمية هذا المنهج عند هذا الحد كما يعتقد البعض بل يتعداه الى محاولة تفسير الحقائق

والبيانات وتحليلها تحليلاً علمياً دقيقاً لاستخلاص دلالاتها كما هي الحال في بعض التقارير الاحصائية التي تصدرها الهيئات المختلفة .[2]

5.**مفاهيم البحث :-**

اذا كان تحديد المفاهيم امراً لازماً في المناقشات والحوارات العامة ، فانه يصبح واجباً في البحث العلمي على وجه العموم والبحث الاجتماعي على الخصوص ، وذلك لأن البحث يحتاج الى درجة كبيرة من الدقة والتحديد ، لذا تعد هذه المسألة أمراً ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنها لكل بحث من أجل وإدراك المعاني والافكار التي يريد الباحث التعبير عنها . ولأهمية المفاهيم ومكانتها في جميع البحوث يحضرنا في هذا المقام الحكمة المأثورة للفيلسوف المعروف ((فولتير)) ((اذا اردت ان تتحدث معي فعليك بتحديد مصطلحاتك)).

(1)د.عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،1975،ص199

(2)د. إحسان محمد الحسن وعبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، مطبعة دار الكتب بغداد،1981، ص122.

وسنتناول فيما يلي اهم المفاهيم التي يتناولها بحثنا وهي :-

1. الدور :-

كثيراً ما يتم ذكر هذا المفهوم عند اصحاب الاتجاه الوظيفي امثال تالكوت بارسونز ورادكلف براون وروبرت ميرتون ، وغالباً ما يقرن بذكر مفهوم المكانة ، فمتى ما تذكر المكانة يذكر معها الدور لان الاول يشير الى مركز القائم بالفعل بينهما الثاني يشير الى الجانب الحركي للقائم بمثل هذا الفعل .ومن أبرز من عرف هذا المفهوم هو العالم تالكوت بارسونز اذعرفه على انه(الوجه الديناميكي للمكانة فيشير الى سلوك القائم بالفعل في علاقته مع الاخرين)(1) بينما عرفه عالم آخر وهو العالم (رالف لنتون) ((بانه الجانب الحركي الذي يلتزم الفرد بأدائه كي يكون عمله سليماً في مركزه)) .[2]

وفي ضوء ما تقدم يمكن ان نعرف الدور تعريفاً اجرائياً وعلى النحو الاتي :-

(هو ذلك الشكل المتكرر من الفعل المنظم الذي يقوم به الشخص في تفاعله مع الآخرين اثناء اشغاله مركزاً اجتماعياً معيناً).

2. الامن :-

يشير المعنى اللغوي لهذا المفهوم انه مشتق من الامان او الامنة ويعني الاطمئنان وعدم الخوف ، فهو آمن وأمين والامانة ضد الخيانة وقد جاء في التنزيل العزيز قوله تعالى ((هل آمنكم عليه كما أمنتكم على اخيه من قبل)) وقوله تعالى في موضع آخر ((واذ يغشيكم النعاس أمنة منه)) .[3]

3. الفكر :-

تذهب معظم معاجم اللغة الى أن هذا المصطلح مأخوذ من التفكير والذي يعني إعمال العقل في مشكلة للتواصل الى حلها او إعمال العقل في المعلوم للوصول الى معرفة المجهول كما ان هناك من يرى بان الفكر يعني اعمال الخاطر في الشيء .[4]

ولذلك يمكن أن نعرف الأمن الفكري تعريفاً اجرائياً وعلى النحو الاتي :-

هو توفير كافة اسباب السكينة والاطمئنان والبعيد عن كل مظاهر الخشية والخوف من المجهول عن طريق الحوار والاقناع في الوصول الى الحل

السليم لمسألة من المسائل الهامة في الحياة بما يعزز الأمن الاجتماعي مابين الناس .

(1)د. قيس النوري وعبد المنعم الحسني، النظريات الاجتماعية ، مطبعة دار الكتب،بغداد،1985،ص29.

(2)صالح محمد علي، سيكلوجية التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة ، عمان ،1988 ، ص19.

(3)محمد بن مكرم ، لسان العرب ،ج3، دار صادر ، بيروت ، 2000 ،ص21.

(4)إبراهيم مصطفى وآخرون ، معجم الوسيط ، ج2 ، دار الدعوة ، بيروت ، 2001، ص698

المبحث الثاني
مقومات الامن الفكري

تمهيد :-

ان مواجهة الانصهار الفكري ومظاهر الاغتراب الثقافي بآليات فعالة وسياسات ناضجة ، تعد صمام الامان الذي يحمي الموروث الفكري للامة ويحفظ خصوصيتها من أي تشوية أو طمس لمعالم هويتها الحضارية وان أية سياسة لا يمكن لها التصدي . بحزم لا يلين لهذا المشكل مالم تتوفر إرادة قوية ومؤمنة بقدسية وجسامة هذه القضية الخطيرة التي تقف وراءها تيارات وجهات ومذاهب فكرية مختلفة تعمل على الترويج لأفكارها الهدامة بيافطات خداعة وشعارات براقة كاذبة تارة باسم حرية الفكر وتارة بدعوى حقوق الانسان .

وان الاخطر ما في هذه الحملة الشعواء انها تستهدف الروح لا المادة والهوية لا الثروات وبث المفاهيم والمبادئ الغريبة عن واقع المجتمعات المستهدفة ، محاولة جهد إمكانها تكريس أيدولوجيات توظف لضرب هويتها وفرض إرادة الهيمنة والتبعية على ثقافتها الوطنية والقومية يعقبها قمع وإقصاء خصوصيتها وتثقيف أجيالها ثقافة تنسلخ عن جذورها وتراثها وجعلها دون رابط روحي . ومن أجل ترسيخ جذور الامن الفكري في الامة فانه ينبغي التمسك بركائز ومقومات وجوده ، وهذه المقومات يمكن إجمالها بما يلي : _

المطلب الأول
الحفاظ على خصوصية الثقافة الوطنية :

لا شك ان الحفاظ على ملامح وقسمات الثقافة الوطنية من التداعيات الخطيرة للإفرازات السلبية للتيارات الفكرية المتطرفة لا يمكن ان يتحقق بلمسة سحرية او بمعجزة خارقة في ليلة أو ضحاها بل يتطلب هذا الامر الجلل وضع استراتيجية رشيدة وفلسفة تربوية حكيمة يتم من خلالها أعادة النظر بالأهداف التربوية لتحويلها الى ممارسات سلوكية ترتكز على قاعدة صلبة تمثل جوهر المضامين الروحية والاخلاقية للمنظومة الثقافية للمجتمع .

ومن اجل تحقيق هذا الهدف السامي يجب استنفار قوى الانسان الروحية والمادية في إطار تكامل شخصية بحيث يمتلك ثقافة انسانية شمولية واعية قادرة علة التعامل مع التغير السريع ويمتلك نظرة كافية ورؤية ناقدة فلا يسلم بالأفكار والمعتقدات إلا بعد فحصها والتحليل العلمي الدقيق لها .[1]

بيد أن ضعف الحصانة الفكرية المطلوبة والكافية لدى البعض وخاصة الذين يصابون بالانهيار الحضاري وخاصة الغربي منه على وجه التحديد لما يرى من انجازات عظيمة ، يكون له أثر عكسي في بلورة ثقافتهم وصب افكارهم في قالب يتعارض تماما مع جوهر ومضامين تراثهم الفكري والاخلاقي ، وبالتالي تتضاءل امتهم بتاريخها واصالتها ، بل وحتى دينها في نظرهم فيقلدون تلك المجتمعات بخيرها وشرها، وعندئذ تضحى مسألة انتحالهم لعادات وقيم ومبادئ هي غريبة عن واقع وظروف مجتمعاتهم أمراً مفروغاً منه .[2]

(1)حكمة عبد الله البزاز ، العولمة والتربية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،2001،ص67-68.

(2)فائز صالح وآخرون ، الفكر السياسي بين الاسلام والغرب (النظرية والتطبيق) ، دار المنهج للدراسات والنشر، حلب ،2008،ص144.

ولإيجاد الحلول الشافية لهذه المعضلة فانه يمكن الاعتماد علي أهمية ودور المؤسسات التربوية التي تضطلع بهذه المهمة الجسيمة في الحد من الذوبان الفكري والثقافي في بودقة المنظومة الفكرية للمجتمعات الاجنبية ، حتى لا تصبح الاجيال أشبه بالجزائر المنفصلة عن محيطها أو أن تكون كالقطرات الذائبة ، فالتأسيس لخلفية فكرية وثقافية ودينية جيدة لهذه الاجيال تؤهلها لأن تلعب دوراً مؤثراً في الحفاظ على ارثها الحضاري والفكري من المسخ والتشوه .[1]

ومن أجل مواجهة فاعلة وحازمة للأنماط الفكرية الشاذة وغير المألوفة عن مجتمعاتنا وتراثها القيمي ، فأنه ينبغي تطويق حالات التوتر الاجتماعي والعمل على وأد روح اللامبالاة وحالة الاغتراب وهذا لا يتم الا عن طريق تعزيز حبال الوصل للأجيال الجديدة بماضيها العريق ، وحتى لا تقع ضحية في الوقوع في شرك الانبهار والتعجب لأفكار وعقائد الغير وتعتنق مبادئ وقيم تتعارض مع خصوصيات الثقافة الوطنية .[2]

ولكن تحقيق النجاح المطلوب في هذه الغاية السامية لا يمكن أن يؤتي أكله الا من خلال اللوذ في الحضن الدافئ لحضارة الامة حتى تقي أبنائها من برد العراء الذي يحيط بها من كل جانب في عالم يموج بالكثير من الأفكار والثقافات المتنوعة ، ولكن هذا لا يعني بأي حال من الاحوال ان نتقوقع على الذات وندير ظهورنا لكل نافع ومفيد من نتاج الحضارات الاحرى ، لأنه لا يوجد مجتمع على أرض البسيطة يمتلك موروثا فكرياً لا يتغير على مر العصور والدهور وما يزيد من صعوبة المواجهة ، بل ويعقدها أحيانا ما يشهده العالم اليوم من تطور هائل وسريع وبالذات في وسائل وأجهزة الاعلام المختلفة والتقنيات العلمية والمعرفية واستغلال أنصار الفكر المعولم هذه القفزة النوعية في هذا المجال في تقليده وخاصة تلك التي تتعلق بتوحيد القيم وطريقة التفكير والنظر الى الذات والآخر والى كل ما يعبر عنه السلوك وهذه هي الثقافة التي تدعوا اليها العولمة وتعمل على نشرها بغية الوصول الى توحيدها .[3]

وبهذا الصدد نعتقد إن توفير الظروف المناسبة التي تساعد على تقوية الرابطة الروحية التي تربط الأجيال الناشئة بتراثها وتأريخها وفكرها وثقافتها يعد قضية مقدسة ينبغي أن تسخر لها جميع الامكانيات المتاحة من قبل أهل الحل والعقد ، اذا ما ارادت ان تحافظ على جوهرها من ان تعصف بها رياح التغيير الذي سيطال جوهر وروح فكرها الوطني والقومي والانساني.

(1)فائز صالح وآخرون ، الفكر السياسي بين الاسلام والغرب ، مصدر سابق ، ص136-137.

(2)راوية محمد حسن ، إدارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2001، ص367.

(3)كنعان خورشيد عبد الوهاب ، عولمة الثقافة (المخاطر وكيفية المواجهة) مجلة دراسات اجتماعية، السنة الثانية، العدد السادس ، بيت الحكمة ،2000، ص55.

ولكن يجب ان نستدرك أن التمسك بالهوية الفكرية للأمة والوطن لا يعني الانكفاء على النفس او التوجس من الاستيعاب والاذابة في اطار المكون الثقافي العالمي ، بل يتوجب ان يتم التعامل مع هذا الموضوع الهام بدرجة عالية من الحذر واليقظة على اعتبار ان الانفتاح على الآخر لا يحوي فقط جوانب سلبية بل ينطوي ايضاً على اثار ايجابية تتمثل في تحقيق التغيير المطلوب في ظل الحوار الراقي الهادف بين الحضارات والثقافات وهو الخيار الانساني المتاح والمفتوح أمام مستقبل البشرية ، وهو الأمر الذي سيؤدي الى تعميق الاحترام المتبادل بين الجميع . (1)

ويظهر جلياً انه بدعوى ثقافة الانفتاح أو ثقافة التعدد والاختلاف تستخرب العقول وتنطوي على مكر أيدلوجي يجب فضحه لأنها تتبنى ايدلوجيا تهدف الى محاربة الذكرة الوطنية . بما تتضمنه من ارث حضاري مجيد مليئة بالفضائل ومكارم الاخلاق التي تمثل السلطة الروحية في توجيه الفكر والممارسة نحو طريق متزن لا إفراط ولا تفريط فيه ، فبحكم ما طرأ من تطورات نوعية وتغييرات مفصلية فيما يخص بموازين القوى على الخارطة الدولية ، فمن الواجب ان يؤخذ الأمر بعين الاعتبار والتعاطي مع مجريات الامور بكل عقلانية وواقعية ، لان القفز على الحقائق الموجودة في الواقع الحياتي بكافة جوانبه يعد ضرباً من الاوهام أو نوعاً من الخيال.

المطلب الثاني
المواءمة بين الاصالة والمعاصرة

ان الحفاظ على الهوية الفكرية الاصلية للامة لا يعني ذلك بناء جدار عازل بين التراث الفكري والعقدي لها وبين ثقافات الشعوب ومصادر الفكر والمعرفة الانسانية وبما يتضمنه من مبادئ ومقاييس واتجاهات تنظم مختلف جوانب الحياة العامة وبالذات ما يتعلق في المجال الثقافي الايدلوجي . ولان الانفتاح على العالم الخارجي بات قدراً لا يمكن الافلات منه ، الغرض منه تكون هوية فكرية عالمية تجمعها قواسم مشتركة في الحكم على الامور وتقدير المواقف والنظرة شبه الموحدة الى مختلف الاتجاهات في عالمنا المعاصر .

ويرى العديد من المهتمين والمختصين بهذا الشأن انه في حالة اختيار موقف ما من الاتصال والانفتاح على الحضارات الاخرى وتكوينها الفكري والثقافي ، فانه ينبغي ان يكون هذا الانفتاح انفتاحاً مشوباً بالحذر وهو ما يوازي موقف (الانسلاخ الاتقائي) الذي يعني عدم رفض هذه الفكرة في جوهرها لأنها إحدى حقائق العصر ، فالأمر ليس مقبولاً أو رفضاً وانما هو تعامل يقوم على الاستفادة من العناصر الايجابية الى جانب مقاومة المحاولات التي ترمي الى التهميش او الانتقاص أو إزاحة الثقافات الاصلية لصالح أنماط حضارية غريبة . [2]

(1)كنعان خورشيد عبد الوهاب ، عولمة الثقافة ، مصدر سابق ، ص55.

(2)د. فلاح كاظم النعمة ، العولمة والجدل الدائر حولها، ط1، دار الوراق للنشر ،عمان،2002،ص170.

ويعتقد أنصار الجمع بين الحداثة والاصالة ان ليس هناك في الخصوصية الثقافية جوهراً ثابتاً ، وانما مجموعة من الخصائص والسمات التي تبلورت نتيجة تفاعل عوامل شتى في لحظة تاريخية معينة ، لكن هذه الخصائص والسمات في تفاعل مستمر مع الواقع ، ومن خلال الجدل بين الداخل والخارج والخاص والعام تتغير عبر الزمن ، بل وتتجدد باستمرار ، وهذا هو عامل الفاعلية .الحقيقة ، ونعني قدرة الخصوصية الثقافية على التفاعل الايجابي الخلاق مع متغيرات العصر وتطورات الزمن[1].

وبهذا الصدد وردت عبارة شهيرة للزعيم الهندي الراحل(غاندي) تنم عن فهم عميق لموضوع التفاعل الايجابي مابين الحضارات اذ يقول عن ذلك ((لا أريد لبيتي ان تحيط به الاسوار من كل جانب الى ان تسد نوافذه وانما أريد بيتاً تهب عليه بحرية تامة ثقافات الدنيا بأسرها، لكن دون ان تقتلعني احداها من الارض[2].

وهو بهذه المقولة يؤكد الحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية في مواجهة التيارات الفكرية العالمية، فالحضارات تتعرف على بعضها البعض الاخر ليس بواقع التصادم والصراع مع الاخر، ولكن بدافع البحث عن المشتركات الايدلوجية من خلال الاعتقاد الراسخ بأن الاختلاف ينطوي على ثراء، والثراء هو في التنوع الذي يبعث على الإبداع والتجديد وصولاً الى مجتمع تسود فيه افكار تجمع مابين الوطني والعالمي في ان واحد.

وفي هذا الاطار يمكن خلق مناخ ثقافي للتعايش بين شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية والثقافية عن طريق الفهم المشترك للكثير من المبادئ والقيم فكلما نمت وارتقت التوجهات الثقافية في أي مجتمع أكتشف الانسان الثراء المترتب على هذا التنوع وقبل ان يرى الجوانب الايجابية التي تعود عليه، ومن ثم يقبل التعاون والتسامح مع الاخر، بصرف النظر عن التباين في العقيدة والدين والمذهب والعرق والسلالة[3].

---

(1)د. فلاح كاظم النعمة ، مصدر سابق ، ص170.

(2)كنعان خورشيد عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص57.

(3)د. فلاح كاظم النعمة، مصدر سابق، ص174.

وتماشياً مع هذا الرأي اثمرت اغلب الدراسات والأبحاث التي صبت في هذا الاتجاه الى ان التفاعل والتلاقح الفكري والثقافي ما بين الدول والشعوب هو قائم وحتمي في واقع الحال بحكم ما تفرضه العولمة من اتساع دائرة التأثير والتأثر بين الدول في أطار المصالح أو الصراعات الدولية القائمة في العالم حالياً، اضافة الى تطور القفزة التكنلوجية في مختلف جوانب الحياة وبسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية التي أضحت مصير الانسانية فيها موحداً او نازعاً للتوحد[1].

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن الانفتاح على الآخر لا يعني سلب الآخرين خصوصيتهم الفكرية والثقافية، وإضعاف البعد الانساني في شخصيتهم أو العمل على قطع صلة الاجيال الجديدة بماضيها وتراثها ودينها وانفصالها عنها بحيث تبعدها عن مسؤولياتها الوطنية والاجتماعية والاخلاقية وتحجيم الوعي الوطني والانساني لديها وتشويه الهوية الذاتية لها وتحويل اهتماماتها نحو السطحي والهامشي من القضايا والأمور ووضعها أمام حالة من الانبهار والتعجب واستمالتها إلى أفكار وقيم وأنماط من السلوك المرغوبة من قبل الاخرين.

ويثار هنا تساؤل منطقي مفاده اذا كان العالم هذه أوضاعه ، فالتعامل معه يحتم بل يتطلب منا جهداً كبيراً في مجاراته شريطة الافادة من خير ما فيه وتجنب سيئاته واخطاره ودون التأثر به او الاستسلام له والركون في المشاركة الايجابية معه بشكل يحفظ لنا ثقافتنا ومصالحنا وقيمنا العليا في الحياة[2].

لذا فان جميع الدوائر ومراكز الأبحاث والمؤسسات ذات العلاقة مطالبة بتأسيس منظومة فكرية ذات توجه وطني في الوجه اليد واللسان وتهجر في ذات الوقت كل نظام فكري غريب عن مفاهيم الامة وقيم المجتمع ومبادئه وهذا يتطلب شعوراً عالياً بالمسؤولية الاخلاقية قبل الوطنية تجاه موروثها

الثقافي ورمز وعنوان رسالتها الانسانية ، ومن اجل أن تكون السباحة في هذا البحر المتلاطم الامواج ناجحة يجب ان نجيد التعاطي مع افكار وثقافات الامم الاخرى وأفكار الجماعات المحلية المتطرفة بما يؤمن الوصول الى شاطئ السلامة الفكرية.

(1)د. فلاح كاظم النعمة، مصدر سابق ، ص172.

(2)حكمة عبد الله البزاز ، مصدر سابق، ص5

ويتطلب هذا الأمر الجسيم وجود فلسفة تربوية وثقافية متوازنة تعطي للأهداف الروحية والغايات الأخلاقية والدينية أولوية في صلب النظام الحضاري، بحيث يتم استنفار الطاقات في أطار تكامل شخصية الامة بحيث تمتلك ثقافة انسانية واعية ، وقادرة على التعامل مع التغيير السريع وتمتلك نظرة ثاقبة وبصيرة ناقدة فلا تسلم بالأفكار الجاهزة والثقافات المستوردة بدون تمحيصها وتنقية ما علق بها من شوائب ضارة[1].وتأسيساً على ما تقدم فأن مسألة الانفتاح على العالم الخارجي بات أمراً حتمياً مفروغاً منه، ولكن يجب التعامل بحكمة ومهارة في الاقتباس ما يمكن أن ينتفع به المجتمع ، ويدرأ عنه مفاسد الاحتكاك المضر ويصون تراث الامة ومنظومتها الفكرية والثقافية من أي ضرر أو عطب يعرقل مسيرتها في التقدم الى آفاق رحبة ، فذاكرة التاريخ تعج بالكثير من التجارب لأمم وشعوب استطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً من التقدم والتطور حيث استطاعت من خلاله اللحاق بركب العالم المتمدن ولكن دون أن تفرط بجوهر حضارتها المعنوية والروحية والفكرية مثل اليابان والدول التي تعرف بـ (النمور الاسيوية) كالصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها.

المطلب الثالث
التحصين من الاستلاب الفكري

من أجل أن يخرج الانسان من دوامات الهزيمة الاغترابية المعاصرة يترتب على المجتمع الذي يعيش في كنفه ان ينمي لديه وعياً فكرياً ناضجاً، لكونه يشكل اليوم واحداً من أهم الرهانات الانسانية الرابحة ، بوصفها روح الطاقة التي تمتلك مقومات السيطرة على اندفاعات بيئية معلوماتية لا حدود لتموجاتها التي قد تمتد لتشمل جوانب كثيرة في حياتنا، وفي عالم يموج بالكثير من التيارات الفكرية المختلفة في أهدافها وتوجهاتها المتباينة في مواقفها المتعددة في شتى شؤون الحياة[2] ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن ترسيخ الوعي

الفكري السليم يشكل اليوم إحدى المهمات المركزية للوجود الحضاري للإنسان المعاصر وتعد في ذات الوقت احدى الركائز الاساسية التي تتكأ عليها الرسالة الحضارية اليوم للشعوب التي تريد ان تبني لنفسها حصناً منيعاً يقيها من الأمواج الايدلوجية الغربية عن واقع مجتمعاتها وتراثها الثقافي، حتى تستطيع من أن تدرك طبيعة نشاطها الفكري والتربوي واليات حركته وشروط نمائه وديمومته وذلك من أجل اعداد اجيالها إعداداً صحيحاً وبناء مؤسساتها المعنية بهذا الامر الجلل. (3)

(1)كريم محمد حمزة ، الاختراق الثقافي ، مجلة دراسات اجتماعية ، السنة الثانية ، العدد السادس ، بيت الحكمة ، بغداد ،2000، ص46.

(2)د. علي وطفة ود. عبدالله المجيدل ، علم الاجتماع التربوي والمدرسي ، دار معد للطباعة والنشر ، دمشق، 2008، ص9.

(3)كريم محمد حمزة ، المصدر السابق ، ص46.

فالجماعات والافراد الذين تكون لديهم المناعة الفكرية ضعيفة فأنها سوف تكون حتماً صيداً سهلاً للأفكار الدخيلة التي تفتك بعقولهم واتجاهاتهم العقائدية فلا تكون لديهم القدرة على التمييز بين الغث والسمين والتفريق بين ما هو مفيد وغير مفيد ، فالتدفق الهائل من المعلومات من شأنه أن يجلب معه مخاطر جمة يجر التعامل معها بحذر وروية وحكمة.

وان الملمح الاساسي لظاهرة الاستلاب الفكري هو يكمن بصورة الانبهار والدهشة بكل ماهو أجنبي مع زرع بذور الشعور باليأس والاحساس بالقنوط وعدم الثقة بالنفس ، كما ينطوي على نشر وإشاعة كل ماهو غريب وشاذ عن واقع الامم والمجتمعات وزعزعة القيم النبيلة فيها وتهيئة الظروف المناسبة لتقبل المفاهيم والمبادئ الوافدة والتي تتقاطع مع الهوية الفكرية لهذه الأمم والمجتمعات.

وهذا يتطلب مواجهة فعالة لقوى الاختراق الفكري والثقافي سواءً الخارجية منها أو الداخلية والتي تعمل على التسفيه والتشكيك بعلاقة الأمة باء رثها الحضاري وتشجع على الانسلاخ من انتمائها الوطني وتعمل على تسويه هويتها الذاتية وغرس الافكار والمبادئ الغريبة في تربتها، والعمل على تكريس روح الانقسام والانفصال لدى الثقافة الفرعية ضد انتماءاتها الوطنية[1]

ويجدر بنا أن ندق ناقوس الخطر ونطلق صرخات التحذير من النوايا الشريرة والاهداف الخبيثة التي تسعى اليها الجماعات التي تقف وراء عملية الاستلاب الفكري وهذه الاهداف تتمثل بمايأتي:-

1- تهميش الثقافة الوطنية وفرض ثقافة وفكر القطب الأوحد الذي يهدف الى فرض لغته وطرائق تفكيره عبر وسائل الاتصال والتواصل المتعددة.

2- تقليص العلاقة الحميمية بين المثقف وتراثه من خلال توهين والغاء الرابطة الروحية التي تجمع بينهما والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تكونيه الشخصي والمعرفي والفكري.

3- العمل على نشر الأفكار الهدامة والاتجاهات المعادية للشعوب بحيث تكون منسلخة عن جذورها التاريخية والحضارية[2].

---

(1)كنعان خورشيد عبد الوهاب ، مصدر سابق، ص57.

(2)حكمة عبد الله البزاز ، مصدر سابق ، ص77.

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال الاشارة الى الجوانب التي ينبغي التعويل عليها في مسار التحصين من الميكروبات الايدلوجية والتي تشكل خطراً يهدد قيم الامة السامية ومن أبرز هذه الجوانب هي ما يأتي:-

1- التأكيد على المبدئية التي تعد بمثابة الكنز الثمين الذي لا يغنى في عصر براجماتي يقوم على حسابات الربح التي غالباً ما تضع الانسان على طريق هو على الضد تماماً مع عالم القيم والمثل النبيلة.

2- الحفاظ على الاصالة للموروث الفكري والثقافي الاصيل للأمة وصيانة منابعها من أي دنس يلوثها بما يكفل إعادة تحقيق شخصيتها وبعث فكرها وقيمها بعثاً حضارياً ، لان الاصالة هي جزء من الانبعاث الحضاري الشامل وهي تعني التمسك بخير ما في الماضي من أصول تدل على العراقة والذاتية والابتكار وتصلح لاعتمادها في الحياة[1].

ولقد تنامى الاحساس بهذا الموضوع بعد أن أضحى الوقاية من الافكار والمبادئ الهدامة هدفاً رئيساً للمجتمعات التي تريد الحفاظ على ثقافتها من الذوبان في بودقة ثقافة المجتمعات الأخرى أن تشد من عزمها في بناء جيل واعٍ ومدرك لأهمية الاعتزاز بمنظومة الموروث الفكري السليم للأمة0

3- الايمان بالتسامح والحوار بين التيارات الفكرية المختلفة سواء في الداخل بين مكونات المجتمع الواحد أو مع الخارج بما يعزز التلاقح الفكري والاتفاق على المشتركات العامة ومناهضة كل أشكال التبعية الحضارية أو إفراغ الهوية الوطنية من كل محتوى وصولاً الى التفتيت والتشتيت وربط الناس بعالم اللاهوية.

4- تبعيث وتجديد الفكر الحضاري والثقافي للمجتمع، وهذا لا يمكن أن يتم إلا من داخلها وذلك بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتأريخها وربط الحاضر بالماضي بما يخدم المستقبل[2].

(1)د. فلاح كاظم النعمة ، مصدر سابق ، ص168.

(2)د. الشافعي محمد بشير ، قانون حقوق الانسان ، ط4، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 2007، ص19.

زبدة الكلام أن التأكيد على مسألة التحصين الذاتي من أيدولوجيات التنميط والاختراق الفكري سوف يحمي من إخضاع قيم وعادات وأخلاقيات الشعوب من موجات ثقافية وفكرية تخضع عملياً لنظام مستبد يهيمن فيه القطب الواحد على عالم الفكر والثقافة ، فالجبهة الداخلية وخاصة تلك المتعلقة بجوانب قضاياها الأيدلوجية والعقائدية كلما كانت قوية ومتراصة البناء ، كلما كانت مسألة اختراقها من القوى المعادية لها أمراً صعباً أن لم يكن مستحيلاً.

المبحث الثالث
وسائل تحقيق الامن الفكري

تمهيد :-

ان الاستعانة بوسائل فعالة وادوات ناجحة لتحقيق الأمن الفكري وتهيئة المناخ الملائم لديمومته بما يعزز المسيرة السلمية في المجتمع باتت من اولويات البرامج لمراكز الأبحاث والدراسات ، لان النجاح في هذا المسعى العزيز يمثل نقطة الارتكاز التي يتكأ عليها جميع اصناف الأمن الاخرى ، وعندما يتحقق هذا الضرب من الامن وترسيخ جذوره في الحياة العامة فانه يعد المفتاح الرئيسي لقيام دولة مستقرة ومجتمع امن ومزدهر وشعب يسوده الوفاق والتسامح ويؤمن بالتعايش السلمي مع الاخر .
بيد أن تنفيذ هذه الوسائل بشكل سليم بما يضمن الوصول الى الأهداف المرجوة منها يحتاج إلى توفير كافة الظروف الموضوعية التي تسهل عملية التطبيق ومن ابرز هذه الظروف هي قيام حكم وطني رشيد ينتهج سياسة تضمن الوصول الى بلوغ الأمن الفكري بما يخدم التوافق الوطني ويمكن ان تتجلى هذه الوسائل بما يأتي :-

المطلب الأول
ترسيخ مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية

إن تطبيق قواعد العدالة الاجتماعية وقيم المساواة مابين الجميع وعدم التمييز مابين مواطن وآخر على أساس العرق والجنس والطائفة والدين والمذهب كفيل بترسيخ التضامن الاجتماعي لدى جميع مكونات وأطياف المجتمع المختلفة ، ووأد الاحتقان وقبر الإحساس بالظلم والتهميش ، فالعمل على هذا الأساس سوف يعمل لامحالة على تحقيق دولة المواطنة التي يتمتع فيها جميع رعاياها بنفس الحقوق وتترتب عليهم نفس الواجبات وهذا بحد ذاته يعد المدخل السليم لإنتاج فكر متسامح يومن بالحوار والانفتاح والتعايش السلمي مع

الأخر، وهذا المدخل يشكل الركيزة الأساسية التي تتكأ عليها رفاهية البلدان وتقدم الشعوب ويكون سر نهضتها ومنطلق ازدهارها.

فاحترام أي سلطة سياسية لكرامة الإنسان والإيمان المطلق بتأصيلها في الحياة العامة والمساواة مابين المواطنين في الحقوق كما في الواجبات كفيل ببناء مجتمع حر مزدهر، ويتمتع فيه جميع مواطنيه بكل الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية وهذه تعد من الدعامات الأساسية للتطور والتقدم والرخاء[1] .

(1)د. الشافعي محمد بشير ، مصدر سابق ، ص19.

ولقد أكدت جميع الشرائع السماوية قبل القوانين الوضعية ومنها الدين الاسلامي الحنيف على احترام كرامة الانسان وصيانتها من أي تجاوز أو اعتداء وعدم المساس بها باعتبارها من المقدسات التي ينبغي ان تحظى بالاحترام والتقدير، فقد ورد في التنزيل المجيد قوله تعالى((ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً))[1].

وفي خطبة الوداع خاطب الرسول الأمين(عليه أفضل الصلاة والسلام) جموع المسلمين بقوله ((يأيها الناس إن ربكم واحد وآباءكم واحد كلكم لأدم وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على أعجمي، ولا أعجمي على عربي ولا احمر على ابيض ولا ابيض على احمر فضل الا بالتقوى، الا هل بلغت اللهم فأشهد ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب))[2]،وهذا يدلل على ان معيار المفاضلة بين مواطن وآخر هو بالعمل الصالح والعطاء المثمر مهما كان جنسه ولونه وطائفته، وهو ما تأخذ به اكثر نظم العالم ديمقراطية في عالمنا المعاصر وكما نصت القوانين الوضعية على جعل قيمة الانسان قيمة لا تعلوها أية قيمة، حيث جاء في المادة الثانية من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ان كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون ايه تفرقة كما أن لهم جميعاً حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان، كما وردت في المادة السابعة من نفس الإعلان أن لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان، دون تميز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر[3].

ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن الكثير من الدساتير في مختلف دول العالم قد ضمنت فيها مبادئ العدالة والحرية والمساواة وضمان حقوق المواطنة دون انتقاص ، بيد أن ذلك لايمكن أن يحقق السلم الأهلي والوئام الوطني داخل البلد الواحد مالم يقرن ذلك بإجراءات عملية يمكن من خلالها أن تعزز جسور الثقة ما بين أي نظام سياسي قائم من جهة وبين الشعب بجميع اطيافه من جهة أخرى وبالتالي من شأنه ذلك أن يؤكد وشائج الصلة التي تربط المواطن بوطنه .

(1) القرآن الكريم ، سورة الأسراء ، الآية (70)

(2) د. علي يوسف ، حقوق الانسان في ظل العولمة ، دار إيتراك للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2006، ص12.

(3) الشافعي محمد البشير ، وثائق حقوق الانسان ، ط3، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،2004، ص12.

ومن المبادئ العامة الأخرى التي نصت عليها جميع مواثيق حقوق الانسان هو التأكيد على حرية الاعتقاد في الفكر والدين والمذهب، فقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن لكل إنسان الحق في حرية الفكر والدين ويتضمن هذا الحق حريته في تغيير دينه وعقيدته سراً،

كما نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة الثامنة عشر منه على حرية العقيدة ، أن لكل فرد الحق في حرية الفكر ويشمل هذا الحق حريته في الانتماء إلى احد الأديان أو العقائد باختياره وفي أن يعبر منفرداً أو مع آخرين بشكل علني أو غير علني عن ديانته أو عقديته سواء كان ذلك عن طريق العبادة او الممارسة او التعليم[1] .

فالناس متى ما شعروا بأن حقوقهم محفوظة وجوانبهم من المظالم مأمونة وأن الجميع سواسية أمام القانون دون ان يكون هناك تمايز في التعامل مابين الشريف والوضيع والغني او الفقير والقوي والضعيف، عندئذٍ يشعر الجميع بأن قيم العدالة قد ترسخت أقدامها وهذا بحد ذاته يؤدي الى كسب قلوب الناس وربطهم بالدولة فيزداد حرصهم على أمنها واستعدادهم للذود عنها، أما إذا كانت سياسية اية حكومة نقيض ذلك تماماً فأن الناس سوف يكتوون بنارها ويكونوا ضحية ظلمها وبغيها مما يضعف صلتهم بدولتهم والولاء لها ويزهدهم في الدفاع عنها وقد أشارت الفقرة الثالثة من ديباجة العهدين الدوليين لعام 1966 الى أن المجتمع الحر المتجرد من الخوف والفاقة هو المجتمع النموذج للإنسان الذي يتذوق فيه التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية خدمتها بما يؤدي الى زيادة الانتاج وتحقيق التقدم لرخاء في كل المجالات[2].

إذن ان احترام حقوق الانسان وترسيخها وترويجها كثقافة يجب أن تسود في أوساط المجتمع هي البوابة التي تلج فيها البلدان في تقدمها العلمي وتطورها الاقتصادي ورخائها الاجتماعي، مما يؤكد هذه الحقيقة هو التاريخ السياسي

للكثير من بلدان وشعوب العالم المختلفة في الشرق أم في الغرب أوضحت بشكل لا يدع مجالاً للشك أن المجتمعات التي احترمت حقوق الانسان فيها استطاعت ان تقطع شوطاً كبيراً في مجال التقدم والتنمية والتطور في كافة مناحي الحياة، أما البلدان التي استهانت بإنسانية الفرد وحطت من قدره وعرضته الى مختلف ضروب التنكيل والاضطهاد والقسوة وصادرت حقوقه الأساسية في الحياة والعمل وحرية الفكر والعقيدة نراها تقهقرت الى الوراء ومازالت ترزح في ظلام التخلف والجهالة.

(1)د. علي يوسف ، مصدر سابق ، ص211- 212.

(2)د. الشافعي محمد البشير ، قانون حقوق الانسان ، مصدر سابق ، ص18.

اما على صعيد المجال الديمقراطي فان المفهوم العام للديمقراطية لا يعني فقط قيام حكومة الشعب وانما هي فلسفة ونمط عيش ومعتقد، وهي في جوهرها تستند على فكرة المساواة في العلاقات الانسانية، ولكي تتحقق الديمقراطية عمليا في الواقع الحياتي ولاتبقى مجرد فكرة لاقيمة فعلية لها، يجب على الشعب ان يكون مؤمناً بقيمة المبادئ الديمقراطية ومدركاً لأهميتها في الحياة وهذا يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسي[1].

ومن اجل تجذير القواعد الديمقراطية في المجتمع ولتأسيس دولة المواطنة بكافة أبعادها الفكرية والسياسية والاقتصادية يجب أن يكون للجميع دور في المساهمة والمشاركة في صنع القرار والايمان بها كقضية لا يمكن التنازل عنها أو المساومة عليها، وهي لا يمكن أن تتحقق فقط بالشعارات الخداعة واليافطات البراقة والكلمات المعسولة من قبل الحكام بالمحكومين، والنظرية الديمقراطية تستند في جوهرها على احترام كرامة الانسان والحفاظ عليها من أي تجاوز او اعتداء0 فالمنهج الديمقراطي لا يقتصر على مبدأ المساواة فقط في السلطة وتولي المناصب الحكومية بل يتعداه الى المساواة في منح الفرص من أجل الحصول السلطة لأن المبدأ الأول لا يكتسب معناه التام ألا إذا كان نموذجاً للسعي نحو أقامة مجتمع يتوفر فيه الأمل في الحصول على قاعدة تتصف بمساواة اكبر لصنع القرار، اما المبدأ الثاني فهو يناسب النظام السياسي الذي تكون فيه السلطة متدرجة عالياً[2] .

ومما يجعل الديمقراطية هدفاً سامياً تتطلع اليه الشعوب كونها تعد الضمانة الحقيقة لقيام دولة القانون التي تكفل الحقوق والحريات الفردية والعامة وتوفير الإجراءات المناسبة لحماية ممارسة هذه الحريات وبالذات الحرية الفكرية والسياسية ، كما للديمقراطية قيمة معنوية كبيرة تتمثل في الارتفاع بمستوى مشاركة المواطنين في تحمل المسؤولية العامة، كما أنها تضمن صدور القوانين المتفقة مع رغبات الشعب وعدم تركيز السلطات في يد هيئة واحدة لا تسيء استعمالها لأن الاستئثار بالسلطة هو دائماً يكون مدعاة للاستبداد والطغيان

(1) نبيل عبد الرحمن حياوي، دولة العراق الديمقراطية ،ط3، المكتبة القانونية ، بغداد ،2007،ص48-49

(2) فيليب غرين، ترجمة د. محمد درويش . الديمقراطية، دار المأمون للترجمة والنشر، بغداد، 2007، 241

،وعلى هذا الأساس أضحى تحقيق النظام الديمقراطي غاية شريفة ترنوا إليها جميع الشعوب المتطلعة الى العدالة وتحقيق سيادة الشعب وضمان الحقوق وتحقيق الحياة الحرة الكريمة،وإذا سادت الممارسة الديمقراطية عم السلام الاجتماعي وحل التعاضد والشعور بالمصلحة المشتركة في الرقي والازدهار، فالعمل الديمقراطي يتطلب قناعة راسخة في عقول ونفوس الحكام والشعب، والديمقراطية ليست حكم الأكثرية فحسب وإنما هي قيام دولة المؤسسات الديمقراطية[1]

يتضح مما تقدم أن توزيع السلطات وعدم احتكارها بيد فئة معينة هي ما تسعى أليه مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية معاً، وعندما يتحقق ذلك في الواقع الحياتي، فان الجميع وبدون استثناء يشعرون بأنهم شركاء حقيقيين في الوطن ،وهذا الشعور من شأنه تعزيز التماسك الاجتماعي مابين أبناء المجتمع الواحد وتحقيق الوفاق الوطني فيه.

المطلب الثاني
وجود ماكنة إعلامية فاعلة:-

تلعب وسائل الأعلام بمختلف أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة دوراً كبيراً في نقل الأفكار والثقافات بين المجتمعات مما ينتج كماً هائلاً من المعارف والعلوم، وقد أضحت هذه الوسائل بفضل التطور التقني والتقدم التكنولوجي بمثابة المارد الجبار الذي يعبر الحدود للدول ويخترق سيادتها شاءت ام ابت،

واصبح العالم بمثابة القرية الصغيرة التي تمكن الانسان من ان يسمع ويرى عن قرب ما يجري في شتى بقاع الارض من أحداث ومايدور فيها من وقائع. ولقد استطاعت وسائل الأعلام المختلفة وبالرغم من السلبيات الموجودة فيها من تبصير الناس وتوجيههم نحو زيادة المعارف واثارة اهتمامهم لاكتساب القيم والممارسات السلوكية والتأثير بها وبناء شخصيتهم على ضوئها من خلال التقليد والمحاكاة، لان تلك القيم والأفكار تمارس بشكل عملي من خلال البرامج والأفلام والمسلسلات ، حتى أضحت هذه الوسائل رافداً من روافد المجتمعات تعتمد عليها في الترويج لأفكارها وثقافتها ومورثها الى أفراد المجتمع نفسه وكذلك الى بقية المجتمعات الاخرى، ونتيجة للتأثير الكبير الذي تحدثه هذه الوسائل والتي تسمى احياناً بـ(السلطة الرابعة) من تغيير في البناء الفكري والحضاري للمجتمعات وبنيتها الاجتماعية فهي يمكن عدها سلاح ذو حدين، فبعض المنتجات الإعلامية تكون لها منافع جمة في مساعدة الشعوب على بناء مجتمعاتها بناءاً سليماً قائماً على أساس متين من الحصانة الفكرية وتشخيص مكامن الضعف فيها ودفع عجلة التنمية نحو افاق رحبة ، والبعض الأخر من هذه المنتجات لاشك ان لها اثاراً سلبية مدمرة وبالذات على التنشئة الفكرية والاجتماعية والسياسية على الكثير من الناس

(1)نبيل عبد الرحمن حياوي ، مصدر سابق ، ص211-212.

ومما يجعل الأعلام ذو تأثير كبير وواسع في مجريات الأحداث ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الإقليمي والدولي ايضاً هو ما تتعرض له بلدان شتى لضغوط سياسية واقتصادية للقبول بهذا الواقع الإعلامي الجديد من باب حرية الناس وحقوق الانسان وتبادل الثقافات وحوار الحضارات، ولا يجب نسيان حقيقة راهنة في حاضرنا المعاصر وهي أن الشركات الاعلامية مثلها مثل الشركات الاقتصادية تتحرك بمساعدات حكومية من بلدانها الأم وهي تنظر الى الناس في كل مكان على أنهم مستهلكون لسلع هم ينتجونها ولا ينظرون إليهم بصفتهم مواطنين في بلدانهم لهم ثقافاتهم الخاصة وعقائدهم المتميزة[1] ،ولذلك باتت مهمة الأعلام الوطني صعبة في مواجهة الشركات الاعلامية الضخمة وما تبثه من تيارات فكرية وثقافات تغريبية بعيدة عن مفاهيم الأمة وقيم المجتمع ورموزه الثقافية نظراً لما تملكه هذه الشركات من إمكانيات مادية هائلة ووسائل تقنية متطورة في المجال الإعلامي وعليه فأن الحاجة أصبحت ماسة في مواكبة التطور التكنولوجي الذي طرأ على الأعلام بمختلف أنواعه من اجل تقليل الفارق الذي يفصل مابين الأعلام المحلي والأعلام الدولي من حيث الامكانيات والقدرات الهائلة المسخرة للتأثير على الوعي الفكري والثقافي على المتلقين من خلال السبيل المتدفق من المواد المتنوعة الأمر الذي جعل من الماكنة الاعلامية ذات تأثير كبير على الانسان المعرفية والثقافية والسلوكية.

ولمواجهة التيارات الفكرية التي تروج لها بعض وسائل الأعلام المشبوهة والموتورة ومن أجل الحفاظ على التراث الفكري للأمة وتأصيله وتطويره بما يواكب العصر ويثري الثقافة الإنسانية، القيام بهذه المهمة على أكمل وجه وعن طريق الاستعانة بخبراء مختصين حذقين في هذا المجال سواء على

صعيد الاعلام المقروء كالصحافة والمجلات أم على صعيد البرامج والمواد الإذاعية والتلفزيونية التي تتصدى لهذه المسألة الحساسة والخطيرة[2] .

ولذلك فأن الدول التي تحترم نفسها لابد لها أن تكون صناعة اعلامية متقدمة على جميع المستويات حتى تستطيع من الثبات أما التيارات الجارفة للأفكار والثقافات التي تبث سمومها في جسد الامة محاولة شل قدرتها على المواجهة ، فالجهة الداخلية لأي دولة لا يمكن أن تبقى متماسكة متراصة مالم يكن لديها سلاح اعلامي متطور حتى تستطيع ان تحافظ على امنها واستقرارها.

(1)د. نوري ياسين هرزاني ، الاعلام والجريمة ، مطبعة الجامعة ، أربيل ، 2005، ص98.

(2)د. حسين عبد الهادي ، العولمة النيوليبرالية وخيارات المستقبل ، مركز الراية للتنمية الفكرية، جدة، 2004، ص299.

ومن هنا فان التطور الكبير الذي دخله الإعلام لا ينحصر فقط في الوسائل الجديدة المستخدمة في هذا المجال ،بل الأمر هو في التوجه العالمي للأعلام الذي استطاع أن يتجاوز كل وسائل الرقابة من خلال تأسيس شركات إعلامية إخطبوطيه لها أذرع في كل مكان لها من التأثير والقوة في المشاركة في صنع القرار السياسي والتأثير في النشاط الاقتصادي وقيادة الأمم في الفكر والثقافة والفن والرياضة والدين والاخلاق[1]0

من أجل تعزيز الدفاع الذاتي للمجتمع من أي اختراق فكري او ثقافي فلابد من الرهان على تحقيق هذه الغاية المهمة والخطيرة على أعلام وطني قوي وفعال وعلى درجة عالية من الكفاءة والمهارة بحيث يستطيع من تقليل الإفرازات الضارة للإعلام المعادي الذي يحاول جاهداً أن يستعمر العقول ويجعلها عقولاً مبهورة لكل منتج لها، الى درجة جعل هذه العقول أسيرة لبرامجها المختلفة بحيث لا تتمكن من أن تفرز الغث من السمين والنافع من الضار.

من أجل ديمومة عمل وسائل الأعلام الوطنية بشكل يخدم المسيرة الفكرية والثقافية للأمة ويحافظ على رصانتها وأصالتها،يجب أن يدرك المتصدون لهذه المهمة الجليلة والحساسة أهمية تحرير بعض وسائل الأعلام من هيمنة الفكر المغترب والثقافة الاجنبية البعيدة عن روح الامة وجوهر حضارتها النبيلة، لأن بقاء هذه الوسائل أسيرة وتابعة لمنهجية الأعلام المعادي سوف تكون له أبعادا ونتائج خطيرة تتمثل بتعميق الفكر المغترب لدى المواطنين وإبعاده عن هموم مجتمعه والمشاركة في حل بعض قضاياه المتأزمة،بحيث تجعله بان لا صلة له بها، وفي حالة تشبعه بما تبثه مصادر الأعلام المغترب من أفكار وثقافات

غريبة عن واقع الأمة فأنه يرى نفسه مندفعاً للثورة على قيمة وطريقة تفكيره ووسائل معيشته وتحويل أنظاره عن المشكلات الحقيقة لواقعة المعاش الى معضلات ثانوية هامشيه وتكاد في بعض الأحيان مستوردة من خارج مجتمعة[2] ،خلاصة القول أن صراع الأفكار الموجودة على الساحة الدولية والذي أصبح من حقائق العصر، نعتقد أن الأعلام يلعب دوراً محورياً في هذا الصراع فالذي يستطيع ان يملك إعلامياً قوياً يمكنه أن يربح في هذا الصراع وتكسبه لصالحه، وإذا كانوا قديماً يقولون(أن الناس على دين ملوكهم) فأننا نستطيع القول في ظل النظام العالمي الجديد بأن(الناس على دين إعلامهم).

(1)د. أديب خضور، الاعلام الأمني ، المكتبة الاعلامية، دمشق ، 2002، ص48.

(2)د. حسين عبد الهادي ، مصدر سابق ، ص294-295.

المطلب الثالث
تجفيف منابع العنف والتوتر الاجتماعي

تشير معظم الدراسات والأبحاث أن حواضن العنف ومناطق التأزم تشكل بؤراً خصبه لتوليد الأفكار المتطرفة وتصدير ثقافة التعصب والكراهية والثأر من الأخر مما يعرض أمن المجتمع بكافة أبعاده إلى مخاطر جمة، وفي ذات الوقت يجعل من أماكن التوتر والاحتقان بيئة صالحة لتوريد المنحرفين والشاذين والمجرمين إلى أحضان المجتمع.

فالعنف يحدث دائماً في أي مجتمع حين يعجز العقل عن الاقناع، ويبدأ بعجزه عن الإدراك والفهم، ومتى أنغلق العقل تكلمت اليد، فأسباب العنف هي أسباب تغيب أو تعيب العقل وما ينجم عن ذلك بعدم القدرة السيطرة على الذات، فتتخطى حد الانضباط الذاتي أو الاجتماعي أو القانوني ، ولهذا نرى أن جميع أنواع العنف سواء كان عنفاً دينياً أو قومياً أو فئوياً فان القائم به بلا شك يتسم بالتشنج والانغلاق في الدعوى والتعصب في الرأي[1] .

ومن أهم وأبرز مسببات العنف وظهوره على الساحة وخاصة لدى سكان المناطق الهامشية هو شعورهم بالإهمال من قبل السلطة الحاكمة في توفير الحاجات الاساسية لهم وتوفير العيش الكريم لهم، ويزداد هذا الشعور حدةً حينما تسود رائحة الفقر والبؤس والبطالة وتدني المستوى ألمعاشي لغالبية سكان هذه المناطق ويطغى الحرمان من التمتع بالحقوق الطبيعية عندئذ ينمو الفكر المتطرف وتسود ثقافة العنف واللجوء الى وسائل القوة في المطالبة بالحقوق المشروعة لقاطني هذه المناطق.مما يجعل هذه المناطق ايضاً مناطق ملتهبة وساخنة في المشهد الأمني ومرتعاً خصباً للجماعات التي تحمل أفكاراً مناوئة للسلطة الحاكمة والنظام العام في المجتمع هو الظروف البيئية السيئة والمزرية، حيث تتميز هذه المناطق بالاكتظاظ السكاني وكبر حجم الأسرة، وكثرة الأبنية المتهالكة التي تفتقر لأبسط مقومات الصحة العامة وضعف

فرص التعليم وقلة توافر فرص العمل ونقص وسائل الترويح المفيدة في قضاء أوقات الفراغ[2] ،وبما أن أحياء هذه المناطق الهامشية تعاني من ظروف بيئية سيئة سواء كان على صعيد البيئة الأيكلوجية والاجتماعية وما ينتج عن ذلك من تراخ في القواعد الفكرية والأخلاقية الموجهة للسلوك المتزن، وازدياد حجم النشاط غير المشروع وارتفاع نسب ظاهرة التفكك الأسري والاضطراب الاجتماعي مثل تعاطي المخدرات والامعان على الكحول واحتراف السرقة والجرائم اللاأخلاقية وغيرها من الأفعال الجرمية التي تهدد السلم الاجتماعي بالخطر الكبير[3].

(1)د. حسين عبد الهادي ، مصدر سابق ،ص296.

(2)د. أحمد يسري ، حقوق الانسان وأسباب العنف في المجتمع الاسلامي في ضوء أحكام الشريعة، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، 1993،ص13-14.

(3)د. علي بوعناقة ، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2007، ص44-45.

وللاعتبارات المذكورة فأن الرهان على تطوير هذه المناطق المتخلفة والبائسة والنهوض بها على مختلف الصعد بات يشكل رهاناً رابحاً في القضاء على أوكار الفكر المتطرف والمنحرف والتعويل على التنمية المستدامة أضحى هدفاً استراتيجياً على المدى البعيد وليس هدفاً تكتيكياً على المستقبل المنظور لدى معظم دول العالم التي تعاني من هذا المشكل لأنه اثبت نجاحه في التصدي للأفكار الهدامة والثقافات المتعصبة التي تحاول جر المجتمعات الى وحل الأزمات الأمنية وأتون المشكلات الاجتماعية والاقتصادية،ومن أبرز الدراسات والأبحاث التي اثبتت وجود علاقة وطيدة بين هذه المناطق من جهة ومظاهر الانحراف الفكري والسلوكي من جهة اخرى هي الدراسة التي قام بها كل من (كيلفورد شو وهنري ماكاي) في جامعة شيكاغو ، حيث اثبتت هذه الدراسة ان (60%) من الجانحين والمنحرفين يأتون من أحياء هذه المناطق والتي اطلق عليها أسم مناطق الانحراف وكذلك الدراسة الت يقام بها(سلوس) على الأحياء الفقيرة في مدينة نانسي بفرنسا والتي خلصت ان غالبية المنحرفين والمجرمين ينحدرون من هذه الأحياء [1]

ولتفعيل عمليات التطوير والتحديث لهذه المناطق المهملة ينبغي أن تكون هذه العلميات شاملة ولا نستثني منطقة دون أخرى أو يستثني حي دون آخر وتتمثل بإيصال الخدمات الضرورية لها كالماء والكهرباء وانشاء المراكز الصحية وبناء المدراس وفتح المراكز الانمائية التي توفر فرص عمل للعاطلين من سكان هذه المناطق وفتح المتنزهات والحدائق العامة وبناء مراكز للأمومة والطفولة وغيرها من الخدمات الاخرى.

المطلب الرابع

تبني مذهب الاعتدال والوسطية

إن أحوج ما تكون اليه الامة في واقعنا المعاصر هو تبني المنهج الوسطي والمعتدل والبعيد عن كل مظاهر الغلو والتطرف ، فهو يمثل قارب النجاة الذي يقيمها من الوقوع في الانحرافات الفكرية والعقدية والسلوكية التي فيها الكثير من الإفراط والتفريط، فالعمل وفق هذا المبدأ الذي يمثل قمة التوازن في النظرة الى شؤون الحياة المختلفة هو السبيل الأمثل في الحفاظ على اللحمة الوطنية من أن يصيبها أي شرخ يهدد أمنها واستقرارها وسلمها الاجتماعي،

وليس هناك من ادل على ان العقيدة الفكرية التي ينبغي ان تلتزم بها الامة هي عقيدة الاعتدال والوسطية، هو ما جاء في القران الكريم من آيات عدة تدلل دلالة واضحة لا لبس فيها ولاغموض في توصيف البارئ عز وجل لهذه الأمة بأمة الوسط هو قوله تعالى(وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً))[2].

---

(1)د. مصطفى الحجازي ، الأحداث الجانحون ، دار الطليعة للطباعة والنشر، القاهرة ، 1998،ص100.

(2)القرآن الكريم ، سورة البقرة ،الآية (143).

كما أن التوسط في كل شيء اقترن في التنزيل العزيز بالصراط المستقيم كقوله تعالى((وأن هذا صراطي مستقيماً فأتبعوه ولاتتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله))[1]

لذلك فلا غرو أن نجد الوسطية هي تمثل أبرز خصائص الإسلام ودعامته الأساسية والتي يعبر عنها احياناً بالتوازن ويعني به التعادل بين طرفين متقابلين أو متضادين بحيث لا ينفرد أحدهما بالتأثير ويطرد الطرف المقابل وبحيث لا يأخذ احد الطرفين اكثر من حقه ويطغى على مقابلة ولا يحيف عليه مثال الاطراف المتقابلة او المتضادة الربانية والانسانية الروحية والمادية، الأخروية والدنيوية الوحي والعقل ، الماضوية والمستقبلية الفردية والجماعية ، الواقعية والمثالية ، الثبات والتغير وما شابهها، ومعنى التوازن بينهما أن يفسح لكل طرف منها مجاله ويعطي حقه بالقسطاس المستقيم بلا شطط ولاغلو ولاتقصير ولاطغيان كما أشار الى ذلك قوله تعالى((والسماء رفعها ووضع الميزان الا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولاتخسروا الميزان))[2].

إذن فالتوازن في كل امور الحياة هو في الحقيقة أكبر من أن يقدر عليه الانسان بعقله المحدود وعلمه القاصر فضلاً عن تأثير ميوله ونزعاته الشخصية والأسرية والحزبية والإقليمية والعنصرية وغلبتها من حيث يشعر أو لا يشعر، ولهذا لا يخلو منهج أو نظام يضعه بشر –فرد أو جماعة – من الإفراط أو التفريط كما يدل على ذلك استقراء الواقع وقراءة التاريخ.

أن القادر على اعطاء كل شيء في الوجود مادياً كان أو معنوياً حقه بحساب وميزان هو الله الذي خلق كل شيء فقدره تقديراً وأحاط بكل شيء خبراً وأحصى كل شيء عدداً ووسع كل شيءٍ رحمةً وعلماً ولاعجب أن نرى هذا التوازن الدقيق في خلق الله وفي امر الله جميعاً ، فهو صاحب الخلق والامر فظاهره التوازن تعدو فيما امر الله به وشرعه من الهدى ودين الحق[3].

ومما يجب أن نشير اليه بهذا الصدد أن مفهوم الوسطية الصحيح لا يعني التميع والافتقار الى الحسم والتحديد وكذلك هو لا يعني ((الوسطية الارسطية)) التوسط بين امرين وإنما الوسطية الإسلامية تعني التوسط الذي يجمع بين أمرين يظن بعضهم أنهما متناقضان لا سبيل الى الجمع بينهما، فضلاً عن التأليف والتوفيق فالفلسفة الاسلامية لمفهوم الوسطية لاتقف بين العقل والنقل بل تجمع بينهما، وتجمع بين الدنيا والآخرة ولاتقف بينهما وهي تجمع بين الفرد والجماعة ولا تقف بينهما[4].

---

(1) القرآن الكريم ، سورة الأنعام ، الآية (153).

(2) يوسف القرضاوي، الوسطية في الإسلام onlhne.net www.Islam

(3) المصدر نفسه.

(4) د. محمد عمارة ، حول الموروث والواحد، مجلة المستقبل العربي ، ع64،س7، مكان النشر لا يوجد، 1984،ص177.

ومما يجعل تدعيم المنهج الوسطي وترسيخ الفكر المعتدل ثقافة لا يمكن الاستغناء عنها بأعتبارها هدفاً محورياً في تحقيق الأمن الاجتماعي ، كونها تمثل البلسم الشافي للكثير من الأزمات والمشكلات المستعصية وخاصة بعد أصبحت ظاهرة التطرف المقيت معضلة شائكة عانت وما تزال تعاني منها العديد من المجتمعات وخاصة المجتمعات الإسلامية مثل باكستان والجزائر والصومال وغيرها حيث تخوض حكومات هذه المجتمعات صراعاً مريراً مع الجماعات المتشددة والتكفيرية نجم عنه مآسي بشرية وخسائر فادحة بالممتلكات، فضلاً عن تأخر عجلة التنمية والتطور فيها بسبب هذه المشكلة القديمة الجديدة.

وفي ذات الوقت حذرنا القران الكريم بأسلوب صريح ونص واضح لا يقبل الجدل والنقاش فيه من الوقوع في شرك الغلو والتشدد لأنه يمثل بداية كل انحراف ومقدمة كل جنوح عقدي منها قولة تعالى(قل يا أهل الكتاب لا تغلو في دينكم غير الحق) [1].

فالغلو في المعتقد هو أشد خطراً وأعظم ضرراً من أي شيء أخر لأنه يجسد روح الانحراف والاشتطاط عن الطريق القويم الذي حثنا الدين الإسلامي بعقيديته الناصعة في الابتعاد عنه وعدم السقوط في حمأته، فهو السبب الرئيس في التفرقة والشقاق وبث الحقد والضغينة مابين الفرقة الضالة في فكرها وتعصبها في فهمها السقيم لجوهر الشريعة الإسلامية الغراء قد جر على الأمة الكثير من المصائب والنكبات أدت الى تفريق كلمتها وشق صفها وأدت إلى نشوب معارك داخلية عنيفة ذهب ضحيتها الكثير من الناس مما أدى الى استشهاد خيرة صحابة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام في تلك الحقبة المظلمة.

ولقد جاءت السنة النبوية المطهرة التي تمثل المصدر الثاني في التشريع الإسلامي لتؤكد الى ما ذهب اليه القران الكريم من ضرورة التمسك بالوسطية والاعتدال ولتحذر في ذات الوقت من الجنوح نحو التطرف والتشدد باعتبارها تمثلان نقطة تحول خطيرة في الفكر والمبدأ والعقيدة، إذ جاء في الحديث النبوي الشريف الذي يرويه الأحنف بن قيس عن عبد الله عن الصادق المصدوق قوله((هلك المتنطعون)) قالها ثلاثاً أي المغالون والمتطرفون في المنهج والسلوك[2].

(1)القرآن الكريم ،سورة المائدة ،الآية (77)

(2)مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد ، ج4، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، 2000، ص255.

ومن أجل التشخيص السليم والدقيق لظاهرة التطرف الديني منه والفكري لدى الجماعات المتشددة (الراديكالية) فلابد لنا من معرفة الأسباب التي تمكن وراء بروز هذه الظاهرة لدى هذه الجماعات تتمثل بعدم معرفتها الشاملة للأحكام الشرعية ومقاصد الشريعة والسيرة النبوية والقصور في أداراك فهمها للمصطلحات الاساسية كالتكفير والابتداع والاعتداد بالنفس وإهمال الرأي الاخر والركون الى الجدل العقيم بالأمور الفرعية في الدين[1] .

أما أهم سمات وخصائص التطرف التي تتميز بها الجماعات التي تنطوي تحت شعارات وعناوين مختلفة فيمكن واجمالها بالنقاط الاتية:-

1- تقديم التشديد على التخفيف في مسائل الاحكام.
2- التعصب للرأي والجمود عليه والتبشير بة.
3- التفكير بالطفرة في الفكر والعمل من غير المقدمات الازمة.
4- الخشونة والفظاظة في الاسلوب والعمل.
5- تكفير الآخرين الذين لا يتفقون معهم في الرأي[2] .

وتأسيساً على ما تقدم فأن معرفة دواعي وأسباب وخصائص هذه الظاهرة المقيتة يساعد الى حد كبير في وضع المعالجات السليمة للحد من إفرازاتها الضارة ومحاولة القضاء عليها من خلال اعتماد الآليات والوسائل الفاعلة التي تكفل النجاح في هذه المهمة الخطيرة، ومنها التعويل على نشر فكر الاعتدال والوسطية الذي يمثل إحدى الرهانات في كسب الصراع مع هذه الجماعات والتنظيمات المتطرفة التي زرعت الخوف والهلع في مناطق تواجدها والتي لا يقتصر ظهورها على مجتمع دون آخر أو دين دون دين أخر فالتطرف والتنطع والتشدد ليس له دين أو هواية أو وطن وإنما هو جرثومة تصاب بها كافة المجتمعات الإنسانية دون استثناء.

---

(1) د. سعدون محمود وآخرون ، التطرف الديني، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ،1986، ص51.

(2)المصدر نفسه، ص46.

نتائج البحث

بعد أن تم الانتهاء من عرض لمضمون الفقرات الرئيسة للبحث ومحاوره الأساسية فإننا توصلنا الى النتائج الاتية :-

1. ان الفكر المتطرف مهما كان لونه يشكل مصدراً رئيساً لنمو النزعات الميالة الى استخدام العنف وهذا يعد عاملاً من عوامل تهديد أمن المجتمعات وتعريضها الى خطر كبير ربما يؤدي الى تفكيك وحدتها السياسية والاجتماعية .

2. لم تعد قضية تحقيق الأمن الفكري قضية محليه تشغل بال الحكومات الوطنية بل أضحت قضية دولية تهم معظم دول العالم وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك وواشنطن عام 2001 .

3. أن التواصل التفاعل مع مسيرة الحضارة الإنسانية وتعميق قيمتها الأخلاقية والروحية بما يخدم المشروع النهضوي للأمة يمثل عملاً ناضجاً وخطوة بالاتجاه الصحيح في الاتفاق على المشتركات لهذه الحضارة .

4. أن تشجيع ثقافة فكر الاعتدال والوسطية في أوساط الرأي العام يمثل سلاحاً فاعلاً في تطويق الفكر المتطرف كظاهرة موجودة على الساحة .

5. أن الاتفاق على الثوابت الوطنية الدينية منها والفكرية مابين أطياف المجتمع الواحد يمثل السبيل الأمثل في رأب الصدع وتعزيز الثقة المتبادلة في المجتمع وتعميق الولاء للهوية الوطنية بدلاً من الولاء للهويات الفرعية .

توصيات البحث

من أجل التقريب والتقارب مابين مكونات المجتمع للوصول الى الأمن الفكري لتحقيق الوئام الوطني فيه فإننا نوصي بعزمة من التوصيات الاتية :-

1. الاهتمام بمؤسسات التغذية المعرفية ووكالات التنشئة الاجتماعية والثقافية والتربوية والسياسية وتذليل العقبات التي تقف عقبة كأداء في أداء رسالتها السامية والمتمثلة ببناء جيل واع ينسجم مع فكر الامة المعتدل ومنهجها الوسطي .
2. التعويل على التنمية المستدامة كخطة استراتيجية بعيدة المدى وخاصة للمناطق الفقيرة والمهمشة حتى لا تكون حاضنة للأفكار المتطرفة التي تشكل مصدراً للعنف والارهاب والجريمة في المجتمع .
3. ترسيخ قيم حقوق الإنسان وتوطيد المبادئ الديمقراطية وجعلها ثقافة تكون في متناول الجميع حتى تكون هناك فرصة سانحة للتعبير عما يكتنز العقول ، لان الحجر على الفكر يؤدي الى نتائج خطيرة تتمثل في اللجوء الى استخدام القوة ، وجعل حرية الفكر قضية مقدسة في الحياة .
4. جعل مبدأ المواطنة هو المعيار الوحيد الواجب إتباعه في المفاضلة ما بين شخص وآخر وهذا لا يتحقق إلا بقيام دولة المؤسسات ووجود نظام سياسي رشيد يؤمن بالانفتاح ويحترم الرأي والرأي الاخر .
5. قيام وسائل الاعلام الوطنية ببث البرامج التي تدعوا الى التمسك بروح التراث والقيم الاجتماعية الاصيلة والعزوف عن الترويج للثقافات والتقاليد السطحية والوافدة مع الانفتاح على فكر وثقافة الأمم الأخرى واقتباس النافع منها .

مصادر البحث

- القرآن الكريم .
- إبـراهيم مصـطفى واخـرون ، المعجـم الوسـيط ، الجـزء الثـاني ، دار صادر ، بيروت ، 2000 .
- إحسان محمد الحسن وعبد المنعم الحسني ، طرق البحث الاجتماعي ، مطبعة دار الكتب ، بغداد ، 1981 .
- د. احمـد يسـري ، حقـوق الانسـان وأسـباب العنـف فـي المجتمـع الاسـلامي فـي ضـوء أحكـام الشـريعة منشـأة المعـارف ، الاسـكندرية ،1993 .
- د . أديب خضـور ، الاعـلام الأمنـي ، المكتبـة الاعلاميـة ، دمشـق ، 2002 .
- د. حسين عبد الهادي العولمة النيوليبرالية وخيارات المستقبل ، مركز الراية للتنمية الفكرية ، جدة ،2004 .
- حكمة عبد الله البزاز ، العولمة والتربية ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2001 .
- راوية محمد حسن ، ادارة الموارد البشرية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، 2001 .
- رعـد كامـل الحيـالي ، العولمـة وخيـارات المواجهـة ، شـركة الخنسـاء للطباعة ، بغداد ، 1999 .
- د. سعدون محمود وآخرون ، التطرف الديني ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ، 1986 .

- د . الشافعي محمد بشير ، وثائق حقوق الانسان ، ط3 ، منشأة المعارف الاسكندرية ، 2004 .
- د . الشافعي محمد بشير ، قانون حقوق الانسان ، ط4 ، ، منشأة المعارف الاسكندرية ، 2007 .
- صالح محمد علي ، سيكولوجيه التنشئة الاجتماعية ، دار المسيرة ، عمان ،1988 .
- د. عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1975 .
- د. علي بو عناقة ، الشباب ومشكلاته الاجتماعية في المدن الحضرية ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2007 .
- د. علي وطفة و د . عبد الله المجيدل ، علم الاجتماع التربوي والمدرسي ، دار معد للطباعة والنشر ، دمشق ، 2008 .
- د. علي يوسف ، حقوق الانسان في ظل العولمة ، دار ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2006 .
- فائز صالح وآخرون ، الفكر السياسي بين الاسلام والغرب (النظرية والتطبيق) دار المنهج للدراسات والنشر ، حلب ، 2008 .
- د. فلاح كاظم النعمة ، العولمة والجدل الدائر حولها ، ط1 ، دار الورق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 .
- فليب غرين ، ترجمة د. محمد درويش ، الديمقراطية ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، 2007 .
- د. قيس النوري ود. عبد المنعم الحسني ، النظريات الاجتماعية ، مطبعة دار الكتب ، بغداد ، 1985 .
- د. كامل المرياتي وآخرون ، الأمن الفكري ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1997 .

- كريم محمد حمزة الاختراق الثقافي ، مجلة دراسات اجتماعية ، السنة الثانية ، العدد السادس بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .
- كنعان خورشيد عبد الوهاب ، عولمة الثقافة (المخاطر وكيفية المواجهة) ، مجلة دراسات اجتماعية السنة الثانية ، العدد السادس ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2000 .
- محمد بن مكرم ، لسان العرب ، الجزء الثالث عشر ، دار صادر ، بيروت ،2000 .
- د. محمد عمارة ، حول الموروث والواحد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد الرابع والستون ، السنة السابعة ،1984 .
- مسلم بن حجاج القشيري ، صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد ، الجزء الرابع ، دار احياء التراث العربي ، بيروت ، 2000 .

- د. مصطفى الحجازي ، الاحداث الجانحون ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1998 .
- نبيل عبد الرحمن حياوي ، دولة العراق الديمقراطية ، الطبعة الثالثة ، المكتبة القانونية ، بغداد ، 2007 .
- د . نوري ياسين هرزاني ، الاعلام والجريمة ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، العراق ، 2005 .
- د. يوسف القرضاوي ، الوسطية في الاسلام . WWW. Islam on Line . net

الملخص

الأمن الفكري ودورها النشط لتحقيق السلام الاجتماعي الحصول على الفائدة ذاتها من جميع الدول والحكومة، في فترة ما بعد الحرب الباردة، وجود أحادي القطبية في الساحة الدولية. وجاء سبب هذا الاهتمام الكبير يرجع إلى انتشار ظاهرة العنف بكل أشكاله في بعض المجتمعات، والتي أصبحت التهديدات خطرا على السلم الأهلي والاستقرار الداخلي فيها وفي الوقت نفسه وحدته الوطنية تتعرض لأخطار كثيرة، وعلى المزيد من الجانب المؤكد العديد من الفعاليات لمواجهة عقيدة متطرفة وطريقة الصارم الذي يؤمن بالعنف كوسيلة لتحقيق أهدافها. لا يمكن أن تواجه بالقوة فقط ولكن هناك طرق أخرى والتي تعطي نتائج إيجابية لمواجهة هذه المشكلة. وهذا يمكن أن تصف في الأراضي الجافة من مصادرها من خلال فتح قنوات النقاش مع المجموعات التي عليه، واعتماد طريقة من المحتويات معهم، من أجل التوصل إلى قبول مشترك واتباع سياسة التطوير الدائم وخاصة في المناطق المهملة واعتماد مبدأ المواطنة و كفالة حقوق لزرع مبادئ الديمقراطية.

Abstract

Intellectual security and its active role to achieve the social peace get very interest from all states and government ,in the post-cold war period ,and existence of uni- polar in international arena. The reason of this great interest came due to spread of violence phenomenon with all its forms in some societies, which became danger threats the civil peace and internal stability in it and in the same time its national unity exposed to many dangers, and on more aspect many events confirmed to face the extremist doctrine and strict method which believes in violence as way to achieve its aims . Can not be faced by force only but there are other ways which give positive results to face this problem. This can describe in dry out its sources through opening debate channels with the groups which it, and adopt way of content with them, for the sake of reaching to common acceptance and follow the policy of lasting development especially in neglected areas and adopt citizenship doctrine and guaranty Ituman Rights to implant the democratic principles.